حكومة عبد الرحمن البزاز
١٩٦٥- ١٩٦٦

د. خضير سطم مكحول المعاضيدي
جامعة الأنبار - كلية التربية للعلوم الإنسانية - قسم التاريخ

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة :

إن المتتبع لتاريخ العراق السياسي ومنذ قيام الدولة العراقية، يجد أن هذا البلد لم يشهد استقراراً ملحوظاً، بل غالباً ما كان ساحة للصراعات السياسية الداخلية والتآمر الخارجي والانقلابات العسكرية، كما واعتاد العراقيون على حكم الجيش وقوانينهم العرفية، وهذا في طبيعة الحال قد ترك أثره الواضح على طبيعة حياة الشعب العراقي في أوضاعه الاقتصادية والصحية والتعليمية والخدمية المتردية .

وكان عام ١٩٦٥ نقطة تحول في تاريخ العراق السياسي،ذلك عندما تولى عبد الرحمن البزاز رئاسة الحكومة العراقية، حيث يعد أول رئيس وزراء مدني في فترة العراق الجمهوري، وهو شخصية سياسية مشهود له بالكفاءة والعقلانية وبعد النظر والامكانات الدبلوماسية، والأهم من هذا، أنه كان بعيداً عن التكتلات السياسية والمحاور الحزبية، لأنه كان يدرك جيداً، أن ما يتعرض له العراق وما يشهده من مآسي، ما هي إلا نتاج لتلك التكتلات والصراعات الحزبية .

ونظراً لما كان يمثله البزاز كشخصية سياسية برزت في مرحلة تاريخية مهمة من تاريخ العراق المعاصر، وجدنا من الأهمية أن نسلط الضوء على هذه الشخصية، التي استطاعت أن ترسي قواعد مهمة في بناء الدولة العراقية الحديثة، وفق برامج دستورية وعلمية ومهنية، بعيدة

عن تهورات وشعارات التكتلات السياسية والعسكرية، التي أنهكت العراق، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

ورغم الفترة القصيرة التي تولى فيها البزاز رئاسة الحكومة والتي لم تزد عن إحدى عشر شهراً، وفي عهدي الرئيس عبد السلام محمد عارف وأخيه عبد الرحمن محمد عارف، إلا أنه تمكن من رسم برامج عمل تهدف الى النهوض بالعراق في المجالات كافة، وحقق ما استطاع أن يحققه في تلك الفترة القصيرة من انجازات في مجال سيادة القانون والوحدة الوطنية والتشريع الاقتصادي، وكذلك في مجال العلاقات العربية والدولية .

إن العراق كان وما زال وهو في أمس الحاجة إلى قادة سياسيون مهنيون بعيدون عن التحزب، قادة وطنيون يعملون من أجل مصلحة البلاد العليا، باستقلالية ومهنية وعدالة ومساواة بين الجميع، وهذا ما ستطاع أن يحققه عبد الرحمن البزاز أبان فترة حكمه، رغم كل الصعوبات التي واجهته داخلياً وخارجياً .

أولاً : نشأته وسيرته العلمية والوظيفية

ولد عبد الرحمن بن عبد اللطيف بن حسن بن حمادي بن ظاهر في منطقة الكرخ ببغداد في العشرين من شباط ١٩١٣، ودخل مدرسة دار السلام الابتدائية في الكرخ سنة ١٩٢٣ وتخرج منها سنة ١٩٢٨، ودخل الثانوية المركزية سنة ١٩٢٨وتخرج منها سنة ١٩٣٢، تأهل بعدها للدخول في كلية الحقوق سنة ١٩٣٢ وتخرج منها سنة ١٩٣٥، ثم رشح بعدها في إحدى البعثات إلى بريطانيا في جامعة لندن (كلية الملك)[١] .

عاد البزاز من لندن في الخامس عشر من آب ١٩٣٩ وتسلم عدة مناصب في الدولة العراقية، فقد عين بدرجة أستاذ مساعد في الثالث والعشرين من تموز سنة ١٩٤٠ في كلية الحقوق ببغداد واستمر فيها حتى التاسع من تموز سنة ١٩٤١، وفصل من الخدمة لمشاركته في انتفاضة ١٩٤١، واعتقل في معتقلات الفاو والبصرة ونقرة السلمان مدة ثلاث سنوات ونصف[٢] . أعيد بعدها إلى الوظيفة وعين مدوناً قانونياً في وزارة العدلية في الأول من تموز سنة ١٩٤٥، ثم نقل إلى وظيفة حاكم بداءة غير محدودة في الثاني عشر من كانون الأول سنة

١٩٤٥، وأوفد إلى المؤتمر الثاني لجمعية القانون الدولي المصرية في الحادي عشر من مايس سنة ١٩٤٦، واستمر في وظيفة حاكم بداءة بغداد غير المحدودة حتى الثامن والعشرين من تشرين الأول سنة ١٩٤٧، وبسبب خلافه مع المدون القانوني أحمد الراوي، نقل إلى وظيفة مدون قانوني واستمر فيها حتى الخامس عشر من تشرين الثاني سنة ١٩٤٩، وانتدب البزاز إلى مجلس التمييز الشرعي في بغداد، وأثبت كفاءة في عمله مما أدى إلى إعادته إلى وظيفة حاكم بداءة في الأول من كانون الثاني سنة ١٩٥٠، واستمر فيها حتى الثاني والعشرين من نيسان سنة ١٩٥١[٣] .

انتدب عبد الرحمن البزاز سنة ١٩٥٢ إلى هيئة الأمم المتحدة في نيويورك للعمل في الدائرة القانونية، واستمر في عمله هذا حتى التاسع من كانون الثاني سنة ١٩٥٣، وعاد إلى وظيفة حاكم بداءة بغداد الأقدم، وخلالها دعاه الأستاذ ساطع الحصري مدير معهد الدراسات العربية العالي لإلقاء محاضرات عن تاريخ العراق الحديث، ثم انتدب لوكالة عمادة كلية التجارة والاقتصاد في العشرين من تموز سنة ١٩٥٤،واستمرحتى العشرين من كانون الثاني سنة ١٩٥٥، بعدها نقل الى وزارة المعارف وعين عميدا لكلية الحقوق في السابع والعشرين من أيلول سنة ١٩٥٥ حتى سنة ١٩٥٦، حيث فصل من الخدمة بسبب توقيعه وعدد من الشخصيات الوطنية على عريضة رفعت إلى الملك فيصل والتي تضمنت عدد من الآراء والانتقادات لمجريات عمل الحكومة وبخاصة فيما يتعلق بانعدام الحريات والديمقراطية وما يتعرض له طلاب المعاهد والكليات من إجراءات تعسفية نتيجة لموقفهم المؤيد إلى مصر والقضايا القومية العربية [٤] .

وبعد قيام ثورة ١٤ تموز سنة ١٩٥٨، أعيد البزاز إلى عمله كعميد لكلية الحقوق،غير أنه وبسبب الخلاف مع الزعيم عبد الكريم قاسم وتأييده لكتلة الوحدويين التي كانت تسعى في أهدافها إلى الوحدة مع جمهورية مصر العربية، ونتيجة للضغط الذي مارسه الشيوعيين ضد البزاز، تم نقله إلى وزارة العدل كقاضي في محكمة التمييز، غير انه وبعد فترة وجيزة وعند قيام حركة الشواف في الثامن من آذار سنة ١٩٥٨، اعتقل البزاز[٥] .

وبعد خروجه من المعتقل قدم استقالته من وظيفته كقاضي دائم في محكمة التمييز وكذلك كعميد لكلية الحقوق في ٣١ من تشرين الثاني سنة ١٩٥٩، وهاجر إلى لبنان من أجل الإقامة فيها بعيداً عن كل التهديدات والمضايقات التي كان يتعرض لها، ثم انتقل البزاز من لبنان إلى القاهرة ليتولى عمادة المعهد العالي للدراسات العربية سنة ١٩٦٠[٦] .

وفي الحادي والعشرين من شباط سنة ١٩٦٣، عين البزاز سفيراً للجمهورية العراقية في القاهرة، بعدها وفي التاسع من تشرين الأول سنة ١٩٦٣،عين سفيراً للجمهورية العراقية في لندن واستمر حتى الأول من شباط سنة ١٩٦٥، ليعين بعدها سكرتيراً عاماً لمنظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك) للفترة من الأول من آيار سنة ١٩٦٤حتى نيسان سنة ١٩٦٥[٧] .

ثانياً : المعتقد الفكري للبزاز

لقد تركت البيئة التي نشأ فيها البزاز ومنذ طفولته أثراً واضحاً في رسم توجهاته الفكرية، حيث تأثر وبشكل كبير بسيرة خاله الحاج نجم الدين الواعظ مفتي العراق، ذلك أن الشيخ الواعظ كان يصطحب البزاز دائماً لحضور المناسبات الدينية والوطنية، هذا إلى جانب أن عبد الرحمن البزاز كان حريصاً على حضور كافة الجلسات النقاشية التي كان يديرها الواعظ والتي كانت تنصب في الغالب على روح الإسلام والقومية العربية .

وخلال دراسته الجامعية في كلية الحقوق وهي المرحلة التي تبلورت فيها أفكار وقناعات البزاز بذات الاتجاه الذي نشأ عليه في مراحله العمرية التي سبقت هذه المرحلة، فقد كان لأستاذه ساطع الحصري خلال دراسته الجامعية أثراً ملموساً وواضحاً في بناء معتقداته الفكرية، وهذا ما أشار إليه البزاز في أكثر من مناسبة .

لبزاز لم ينتمي إلى أي تنظيم حزبي بالرغم من أفكاره الوطنية والقومية ورفضه للتسلط الأجنبي على البلاد ومحاربته المستمرة للسياسات التي تنتهجها السلطات في مجالي السياسة الداخلية والخارجية والتي غالبا ما كانت تؤدي به إلى السجون والمعتقلات وتعرضه لشتى أنواع التعذيب والاهانات .

لقد عمل البزاز ومنذ سفره إلى خارج البلاد لإكمال دراسته العليا في بريطانيا أن يجسد طموحاته وتطلعاته الفكرية التي تصب في خدمة وطنه، وكان له ذلك من خلال إقدامه على تأسيس رابطة للطلاب العرب في بريطانيا سنة ١٩٣٨، وتولى أمانتها العامة، واستطاع أن يُفعل دور هذه الرابطة ولأول مرة ويظهر كشخصية قومية بارزة، حريص على مصالح وهموم أمته العربية في المؤتمر الأول للطلاب العرب الذي عقد في بروكسل في ٢٧ كانون الأول سنة ١٩٣٨ والذي حضره ممثلين عن عدة أقطار عربية من جمهورية مصر العربية ولبنان وسوريا والعراق وفلسطين والمغرب العربي، وقد انتُخب البزاز عضوا في الهيئة الإدارية للمؤتمر، وكان في حينها رئيسا لشؤون الطلبة العرب في أوربا[٨] .

وكان للبزاز دوراً نشيطاً أيضاً من خلال جمعية (الجوال) التي كان هدفها نشر الفكر القومي وحث الشباب العربي على العمل في هذا الاتجاه، وبالفعل فقد كان لأعضائها دوراً فاعلاً في انتفاضة ١٩٤١ في العراق[٩] .

لقد انعكست الأحداث السياسية التي شهدها العراق وبعض الدول العربية بشكل واضح على أفكار البزاز، فقد دعا إلى تقييم وتحديد ما نتج عن النكبات التي تعرضت لها الأمة العربية، بدءاً من سنة ١٩٤٨ في فلسطين مرورا بنكسة حزيران سنة ١٩٦٧، كما ودفعت به هذه الأحداث إلى العمل على تحشيد الأوساط الطلابية والعناصر الوطنية لتأييد مصر في تصديها للعدوان الثلاثي، وكذلك تأييده لحركة الشواف سنة ١٩٥٩ [١٠] . كذلك دعا إلى الحكم المدني وعدم تجاوز الدستور وعدم السماح للجيش بالتدخل في القضايا السياسية، حيث شهدت البلاد الانقلابات العسكرية المتكررة، وهذا ما جسده في برنامج عمل حكومته الأولى والثانية، حيث أكد على ضرورة الالتزام بالدستور والدعوة إلى حكم شعبي من خلال الانتخابات، وعدم السماح لأي تدخل خارج هذا الإطار .

ثالثاً : البزاز رئيساً للوزراء

أ – حكومة البزاز الأولى :

لقد شغل عبد الرحمن البزاز في حكومة العميد الركن عارف عبد الرزاق التي تم تشكيلها في السادس من أيلول سنة ١٩٦٥، منصب نائب رئيس الوزراء ومنصب وزير الخارجية بالوكالة ومنصب وزير النفط بالوكالة، هذه الحكومة التي لم تستمر سوى عشرة أيام فقط، بسبب محاولة الانقلاب التي قام بها العميد الركن الطيار عارف عبد الرزاق، حيث استغل غياب رئيس الجمهورية عبد السلام محمد عارف الذي يشارك في مؤتمر القمة العربية الثالث المنعقد في الدار البيضاء، غير أن هذه المحاولة لم يكتب لها النجاح، مما حدا بعارف عبد الرزاق مغادرة العراق مع عائلته إلى القاهرة في الخامس عشر من أيلول سنة ١٩٦٥[١١] .

وبعد الإعلان عن فشل المحاولة الانقلابية، كلف رئيس الجمهورية عبد السلام محمد عارف، عبد الرحمن البزاز بتشكيل حكومة جديدة في الحادي والعشرين من أيلول سنة ١٩٦٥[١٢] . وجاء في كتاب التكليف (نظراً لإعفائنا عارف عبد الرزاق بناءاً على فراره، ولما كنت نائباً لرئيس الوزراء في الوزارة السابقة، ولكونك على علم تام بتصميمنا على تنفيذ المواد التي أوردناها وألزمنا بها الوزارة السابقة، فإننا على ثقة بكم بتشكيل الحكومة الجديدة على أن تعرض علينا أسماء زملائكم الوزراء)[١٣].

وبهذا يكون البزاز أول رئيس وزراء مدني بعد انتهاء الحكم الملكي في العراق وقيام الجمهورية، وكانت حكومة البزاز على الشكل التالي [١٤] : عبد الرحمن البزاز رئيساً للوزراء ووزيراً للخارجية وشكري صالح زكي وزيراً للمالية ووزيراً للنفط بالوكالة وعبد اللطيف الدراجي وزيراً للداخلية وعبد العزيز العقيلي وزيراً للدفاع وقاسم الرواف وزيراً للعدل وخضر عبد الغفور وزيراً للتربية ووزير الإصلاح الزراعي بالوكالة وعبد اللطيف البدري وزيراً للصحة ومحمد ناصر وزيراً للثقافة والإرشاد وإسماعيل مصطفى وزيراً للشؤون البلدية والقروية ووزيراً للأشغال والإسكان بالوكالة وأكرم الجاف وزيراً للزراعة وعبد الحميد الهلالي وزيراً للاقتصاد ومصطفى عبد الله وزيراً للصناعة وسلمان عبد الرزاق الأسود وزيراً للتخطيط وعبد الرزاق محي الدين وزيراً لشؤون الوحدة وسلمان الصفواني وزيراً للدولة .

وقبيل أن يعلن البزاز البرنامج السياسي لحكومته، فقد أوضح في عدة تصريحات صحفية في وسائل الإعلام عن عزمه القيام بعدة انجازات هو على قناعة تامة بأن الشعب في أمس الحاجة إليها، وأن الحكومة السابقة قد عجزت عن الوصول إلى هذه الرغبات التي غالباً ما كانوا يوعدون بها الشعب .

ب- حكومة البزاز الثانية :

بعد حادثة سقوط طائرة الرئيس عبد السلام محمد عارف ووفاته مساء يوم الأربعاء الثالث عشر من نيسان ١٩٦٦ في منطقة قريبة من قرية النشوة على شط العرب، أصدر البزاز بياناً إلى الشعب العراقي في الرابع عشر من نيسان ١٩٦٦، نعى فيه الرئيس عارف ومن معه اثر سقوط الطائرة، واكد البيان أن الحكومة تقدر مسؤوليتها في هذه الفترة العصيبة، وأشار إلى أن مهام رئيس الجمهورية قد أنيطت برئيس الوزراء على وفق المادة (٥٦) من الدستور المؤقت، حتى انتخاب رئيس الجمهورية بمقتضى المادة (٥٥) . واستمر البزاز على ممارسة صلاحياته استناداً إلى الدستور، وعقد اجتماعاً لمجلس الوزراء ومجلس الدفاع الوطني، لبحث التدابير الواجب اتخاذها ولإجراء انتخابات رئيس الجمهورية وفقاً للدستور المؤقت[١٥] .

وفي السادس عشر من نيسان عقدت جلستان مشتركتان لمجلس الوزراء ومجلس الدفاع الوطني، وقد تنافس إلى الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية كل من الفريق عبد الرحمن عارف رئيس أركان الجيش بالوكالة وعبد الرحمن البزاز رئيس الوزراء والعميد الركن عبد العزيز العقيلي وزير الدفاع[١٦] . وجرت الانتخابات في بناية المجلس الوطني في السابع عشر من نيسان ١٩٦٦، وحصل البزاز على (١٤) صوتاً، وحصل الفريق عبد الرحمن عارف على (١٣) صوتاً، أما العميد الركن عبد العزيز العقيلي فلم يحصل إلا على صوته، ووفقاً للدستور المؤقت تقرر إعادة التصويت بين الاثنين،عبد الرحمن البزاز وعبد الرحمن عارف، فوافق الجميع لعدم الحصول على الثلثين،إلا أن البزاز تنازل للفريق عبد الرحمن عارف لاعتبارات منها، كونه شقيقاً للرئيس الراحل عبد السلام محمد عارف، كما أنه أحق منه حسب قول البزاز، وكونه من رجال الثورة، مما دفع الفريق عارف أن يشكره لتنازله عن حقه[١٧] .

وبعد انتخاب الفريق عبد الرحمن عارف رئيساً للجمهورية، قدم البزاز استقالته إلى الرئيس الجديد في اليوم التالي لانتخابه، فكلفه إعادة تشكيل الوزارة في اليوم نفسه، أي في ١٨ نيسان ١٩٦٦، وشكل البزاز وزارته الجديدة التي لم ينضم إليها إلا ثلاثة وزراء جدد فقط، والتي ضمت كلاً من[١٨] : عبد الرحمن البزاز رئيساً للوزراء ووزيراً للداخلية وعدنان الباجة جي وزيراً للخارجية وشاكر محمود شكري وزيراً للدفاع وشكري صالح زكي وزيراً للمالية والنفط وكالة وكاظم الرواف وزيراً للعدل وخضر عبد الغفور وزيراً للتربية ومحمود العبطه وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية وعبد اللطيف البدري وزيراً للصحة ومحمد ناصر وزيراً للثقافة والإرشاد ومحمود حسن جمعة وزيراً للإصلاح الزراعي ووزيراً للزراعة بالوكالة وسلمان الأسود وزيراً للتخطيط وعبد الرحمن الهلالي وزيراً للاقتصاد وصادق جلال وزيراً للصناعة وحسن ثامر وزيراً للبلديات والأشغال وعبد الرزاق محي الدين وزيراً للوحدة وسلمان الصفواني وزيراً للدولة لشؤون الصحافة وفارس ناصر الحسن وزيراً للدولة .

وعقب الإعلان عن تشكيل الحكومة الجديدة، عقد البزاز مؤتمراً صحفياً في الثالث والعشرين من نيسان ١٩٦٦، أوضح فيه برنامج حكومته الجديدة، مؤكداً أن برنامج عمل الحكومة الحالية لا يختلف عما أعلن كبرنامج عمل للحكومة السابقة، ويعد استمراراً لذلك من أجل تحقيق أهداف الحكومة التي تصبو إلى صيانة الوحدة الوطنية وتحقيق العدالة وسيادة القانون وبناء اقتصاد فعال قادر على تلبية احتياجات الشعب، وكذلك بناء علاقات سياسية واقتصادية متينة مع دول العالم وبما يضمن مصالح العراق العليا .

لذلك وبسبب استمرار البزاز في رئاسة الحكومتين وفي عهدي عبد السلام محمد عارف وشقيقه عبد الرحمن محمد عارف، وتأكيده على الاستمرار في ذات النهج والبرنامج السياسي والاقتصادي للدولة العراقية فإننا سوف نستعرض هذه البرامج كحالة واحدة في العهدين، مؤشرين في ذات الوقت الأفكار والمبادئ التي اعتمدها البزاز في عمله كرئيس للحكومة، وأهم الانجازات التي استطاع تحقيقها خلال فترة توليه هذه المسؤولية ومؤشرين أيضاً أبرز المعوقات التي واجهت عمل حكومته وكذلك بيان بعض المواقف التي كانت تتخذ بالضد منه من قبل بعض الفئات الحزبية والعسكرية المعارضة له .

رابعاً : برنامج حكومة البزاز الداخلية

– البرنامج السياسي

بالرغم من الفترة القصيرة التي تولى فيها البزاز رئاسة الوزراء، إلا أن المتتبع لسيرته وتوجهاته السياسية يجد أنه يمتلك نظرة شمولية وواسعة لما يجري في داخل العراق وخارجه من أحداث ومتغيرات سياسية تفرض على كل سياسي أن يتعامل معها بكل دقة وواقعية، ويأخذ بنظر الاعتبار وبالدرجة الأولى مصلحة العراق العليا والبحث عن السبل الكفيلة في إبعاد العراق عن الصراعات ذات الطابع السياسي داخلياً وخارجياً، وكذلك العمل وبقدر المستطاع بتقويض الانقلابات العسكرية ذات الطابع الأيديولوجي والشخصي، حيث أن ذلك ومن خلال طبيعة هذه الانقلابات قد وضعت البلاد في حالة غير مستقرة، انعكست بشكل كبير على طبيعة الحياة السياسية والاقتصادية والعلمية والاجتماعية، وهذا ما كان يؤكد عليه البزاز من خلال مؤتمراته الصحفية ومحاضراته الأكاديمية في الجامعات العراقية والعربية، بأن ما من شيء يسهم في تأخر البلاد ويوقف المسيرة التنموية سوى الصراعات السياسية والانقلابات العسكرية، لذلك كان يتهم دائما بأنه ضد القادة العسكريين وانه لا يرغب في توليهم السلطة وهذا ما خلق في ذات الوقت موقفاً معادياً له من قبل قادة الجيش وعملهم بكل الوسائل من أجل إبعاده عن تولي أية مسؤولية قيادية في الدولة .

وقد وصف البزاز بعد تكليفه برئاسة الحكومة أوضاع العراق بقوله : (انيطت بي مهمة رئاسة الوزارة في أعقاب فتنة داخلية مرت بحمد الله دون إراقة دماء، ولكن أوضاع البلاد المالية والاقتصادية والاجتماعية كانت سيئة من كل الوجوه، والأمان الداخلي لم يكن مستقراً تمام الاستقرار، ذلك أن الوضع في شمالي الوطن كان يدمي قلب كل إنسان سوي يحرص على أرواح العراقيين، ويتألم حين يرى الأموال الطائلة تذهب هدراً فيما لا طائل تحته – إن الحرب – ولنسمي الأشياء بأسمائها – بين أبناء الوطن والتي استمرت سنوات طويلة واستنزفت الدم الكثير وبددت المال الوفير وأضاعت الجهود الجهيدة من دون جدوى، وأما سمعة العراق الخارجية وعلاقاته بالدول العربية وصلاته بالدول المجاورة ودول العالم الأخرى، فكانت في أحسن وصف لها أنها عادية أو فاترة أو متوترة، فكان لزاماً علينا أن نضع خطة محكمة بحيث

نعيد الأمن والاستقرار إلى ربوع العراق كافة والدعة والعيش الكريم للعراقيين على اختلاف أجناسهم ومعتقداتهم ومذاهبهم ونحقق في الوقت ذاته للعراق صلات أفضل بجيرانه وتعاون أصدق مع أشقائه ومناسبات أوثق مع دول العالم الخارجي كله)[١٩] .

لقد اعتمد البزاز ومنذ تكليفه برئاسة الحكومة جملة من المبادئ الأساسية في رسم برنامج عمل حكومته على النطاقين الداخلي والخارجي، ويذكر أن البزاز كان لا يترك فرصة وقبل أن يتولى هذه المسؤولية إلا وعبر من خلالها عن طموحاته وأمنياته في تجسيد عدد من الأفكار ذات الطابع السياسي والاقتصادي للبلاد، هادفاً من وراء ذلك إنقاذ بلده من الصراعات الداخلية والتردي الاقتصادي الذي لازمه لفترة طويلة، وقد جاءته الفرصة المواتية خلال توليه مسؤولية الحكومة لتحقيق هذه الطموحات، فنجد أن البزاز قد بدأ ومنذ إعلان برنامج الحكومة، التأكيد على ضرورة الوحدة الوطنية بين أبناء الشعب والعمل بكل جدية للتصدي للمحاولات ذات القصد المبيت داخلياً وخارجياً لتمزيق وحدة الشعب وبالتالي إضعافه، وقد أكد ذلك بقوله : (حينما وليت المسؤولية كان واضحاً من المواد السبع التي جاء بها كتاب التكليف الوزاري، إنني أؤمن بوحدة التربة العراقية، كما أؤمن بحق الأكراد القومي وكان من اللازم على أن أعمل لحل المشكلة حلاً سلمياً عادلاً وبدأت من أول الأمر في اتخاذ ما يلزم للوصول إلى هذه الغاية، وجرت اتصالات عدة استمرت شهورا غير قليلة ولقاءات مع فئات شتى في أمكنة وأزمنة مختلفة، وفوق ذلك جرى تمهيد فكري لتحقيق السلم بدأته بعد مدة قليلة من تحمل المسؤولية، ووضحت موقف الحكومة تجاه المشكلة الكردية وكانت أفكاري واضحة ورغبتي في حل سلمي مشرف صادقة)[٢٠] .

لذلك ومن خلال قناعات البزاز وإيمانه بأن الحوار والتفاهم مع القيادات الكردية بأنه الطريق الأقرب لحل المشكلة الكردية، فقد بدأ البزاز بإجراء حوارات مع الشخصيات الكردية، مؤكداً لهم استعداد الحكومة للاستجابة لمطالب الأكراد المشروعة من أجل الوحدة الوطنية [٢١] . وأرسل وفداً إلى الملا مصطفى البارزاني، وضم الوفد كل من اللواء شاكر محمود شكري وزير الدفاع وحسن عبد الرحمن ومحمد صالح محمود وكاظم شبر وعلي حيدر شيرزاد

ونوري الدين الواعظ وقد أدى الحوار الذي أجراه الوفد إلى تقارب وجهات النظر، حيث تم الاتفاق على إرسال وفد يمثل الأكراد لمواصلة الحوار[٢٢] .

وفي الثاني والعشرين من حزيران ١٩٦٦اجتمع البزاز بجلال الطالباني وحلمي علي شريف وهما من معارضي البارزاني، إذ أعربا عن تقدير الوطنيين الأكراد للروح الودية التي عالج بها البزاز القضية الكردية وإيجاد حل سلمي لها وبما يضمن وحدة العراق[٢٣] .

وبعد حوارات ولقاءات عديدة بين حكومة البزاز والقادة الأكراد أصدرت الحكومة في التاسع والعشرين من حزيران ١٩٦٦ بياناً تضمن اثنتي عشر مادة، اعترفت الحكومة في ضوئها بالقومية الكردية في الدستور المؤقت المعدل، وحق الأكراد في التمثيل في المجلس الوطني المقبل، والمشاركة في الحكومة العراقية من خلال الوزارات والدوائر العامة والمناصب القضائية والدبلوماسية والعسكرية، ويخصص للأكراد عدد من المنح الدراسية والبعثات إلى الخارج،وتتولى جامعة بغداد بتدريس اللغة الكردية، وتحدد الوظائف الحكومية في المحافظات والأقضية والنواحي الكردية بالموظفين الأكراد فقط إلا في الحالات الاستثنائية جداً وللمصلحة العامة، وستعمل الحكومة على إعادة المواطنين الذين نزحوا عن مناطقهم أو أجلوا عنها غالى أماكنهم وتعويضهم عن الإضرار التي ترتبت على هذا النزوح[٢٤] .

وقد أعرب الملا مصطفى البارزاني عن تأييده لبيان التاسع والعشرين من حزيران ١٩٦٦، وعده تعبيراً صادقاً عن رعاية أبناء الشعب عموماً من عرب وأكراد، جاء ذلك قي برقية بعث بها إلى رئيس الجمهورية العراقية الرئيس عبد السلام محمد عارف ورئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز[٢٥] .

وبذلك يكون البزاز قد حقق انجازاً كبيراً في مجال الوحدة الوطنية وفي قضية أثقلت كاهل البلاد لسنوات طويلة من الاقتتال والتي ألقت بضلالها على واقع العراق السياسي والاقتصادي والاجتماعي .

كذلك أولى البزاز في برنامجه الحكومي أهمية كبيرة اتجاه قضية شكلت ولفترات طويلة خطراً غالباً ما كان يهدد الوحدة الوطنية ويهدد بتفكيك النسيج الاجتماعي العراقي والذي

كان يغذى من قنوات خارجية وبتنفيذ أدوات داخلية ذات ارتباطات خارجية، ألا وهي قضية الطائفية .

وقد أوضح البزاز موقفه في هذه القضية قائلاً : (إن الطائفية روح مقيتة ويحز في نفسي أن أتحدث عنها ولكنها ظاهرة تحس في العراق بين الحين والحين الآخر، وقد تستغلها فئات داخلية وخارجية لأغراض لا علاقة لها بالدين والمعتقد أصلاً، وقد يسهم بعض المسؤولين بجهالة في بعض تصريحاتهم وخطبهم وفي بعض أعمالهم وتصرفاتهم في تأجيج هذه الروح وتفرق بين حين وآخر بين أبناء البلد الواحد، وقد كان من آثار سخط فريق من المواطنين من هذه الروح المفرقة تقديم الشيخ محمد رضا الشبيبي يعد أيام قلائل من تولي المسؤولية مذكرة جاء فيها ((كثرة الشعب ساخطة جداً من جراء ما سماه وجود مخطط طائفي يخطه فريق ضالع مع الاستعمار غايته تقديم فئة على أخرى، ومحاباتها في المعاملات وفي الحقوق والواجبات، حتى أصبحت هذه النعرات الطائفية الممقوتة أسلوباً في الحكم اليوم يستخدم لغبن كثير من المواطنين والإجحاف بحقوقهم عند تصريف الأمور العامة ومعالجة قضايا الناس في دواوين الحكومة وأجهزة الدولة المختلفة وإنها تعد كرامتها مهانة وحقوقها مهضومة، لاسيما وقد رافق ذلك سوء اختيار بعض من يمثلونها في الحكم))، ولئن كانت عبارات الشيخ رحمه الله لا تخلو من غلو فأنا على يقين أنه لو عاش شهوراً أخرى لشهد التغيير الجذري الذي وقع في العراق في هذه الناحية وأحسه بنفسه، وقد يقول قائل وكيف وقع ذلك ؟ إن ذلك حدث بفضل سيادة القانون قولاً وفعلاً والنظر إلى المواطنين نظرة مساواة كأسنان المشط، فالمرء وتضحياته والمرء وإخلاصه من دون اهتمام بجنسه أو دينه أو مذهبه)[٢٦] .

ويتضح من موقف البزاز في هذا الخصوص بأنه قد عمل ومنذ بداية توليه المسؤولية على التصدي لمثل هذا النهج في مختلف المجالات كانت حكومية أو على النطاق الشعبي، حيث عمل ومن خلال تعديل الدستور المؤقت إلى حذف الفقرات التي كانت قد عدتها طائفة من العراقيين ماسة بحقوقهم أو معرضة بعروبتهم، وكذلك اصدر عدة قرارات من ضمنها منع الصحف ووسائل الإعلام الأخرى من استخدام بعض الألفاظ والتعبيرات التي تثير الحساسيات

الطائفية، حيث اعتادت بعض الصحف بقصد أو بدون قصد على استخدام بعض التعبيرات التي كانت تثير حفيظة بعض العراقيين .

وقد كشف البزاز إلى أن هناك مجاميع صغيرة من العراقيين قد استغلت روح التسامح وروح العدل لإثارة بعض النعرات وإيجاد الفرقة بين أبناء الوطن الواحد،غير أن كافة هذه المحاولات قد باءت بالفشل، وقد وصف البزاز أصحاب هذه الدعوات بأنهم أناس تقطعت بهم السبل، فأرادوا أن يثبتوا وجودهم من جديد على هذا الأساس المقيت، ولكنهم قد انكشفوا أمام الشعب [٢٧] .

وبذلك استطاع البزاز ومن خلال عمل حكومته في هذا الاتجاه من إجهاض مثل هذه المحاولات التي كانت تستهدف تمزيق الوحدة الوطنية العراقية، وقد جسد تلك التوجهات من خلال تشكيلة حكومته التي ضمت وزراء من مختلف المذاهب الدينية والذي أكد من خلالها أن العراق للجميع وليس لفئة أو طائفة محددة .

كما وأكد البزاز في أكثر من مناسبة بأن حكومته ستعمل على إقامة حكم دستوري دائم عن طريق إصدار قانون انتخابي وعقد انتخابات عامة وإقامة نظام برلماني وتأكيد مبدأ حكم القانون بحيث يتساوى المواطنون في الحقوق دون تمييز والمحافظة على وحدة الأراضي العراقية، وتعهد بعدم السماح بالاعتقالات أو ممارسة عمليات الإبعاد ضد أبناء الشعب، وضمان حرية التعبير وممارسة حق الانتقاد وإقامة جهاز إداري فعال وجهاز حكومي منظم وإطلاق حرية الصحافة، مشدداً على موقفه الرافض لأساليب الوصول إلى السلطة بقوة السلاح من خلال الانقلابات العسكرية [٢٨] .

وقال البزاز في هذا الخصوص : (إننا سننتقل بالبلاد إلى مرحلة ثورية بالمعنى الصحيح، وبمعنى آخر، أننا نريد أن نطور البلاد إلى المرحلة الأخيرة التي يجب أن تصل إليها الثورة من إيجاد استقرار ونظام نيابي ووضع دستور ثابت، ونقول أن الثورات والانقلابات قد أدت رسالتها من قبل، وأن المواطنين جميعاً دونما تفريق هم أصحاب الحق في اختيار الحاكمين وأنظمة الحكم والسياسة التي يجب أن تسير البلاد عليها، نحن نمر بمرحلة انتقالية، نريد أن نعيد للشعب حقه الكامل، سنعمل ليل نهار لتحقيق هذه الغاية التي نعتقدها الأساس

الرصين الذي تقيم الحكومة سياستها عليه، نريد أن نعيد للمواطنين جميعاً حق المواطنة الكامل، إن الناس قد شبعوا من الانقلابات ومن حكم يتلو حكماً، إلا أنه قد آن الأوان بأن تعود البلاد إلى حالتها الطبيعية وهي الحالة التي ليست فيه مجالس عرفية ولا أحكام عسكرية ولامحاكم استثنائية ولا دبابات في الشارع) [٢٩] .

لقد كان للبزاز تصوراً واضحاً ودقيقاً للأوضاع التي كان يشهدها العراق في كافة المجالات، قبل أن يتسلم مسؤولية الحكومة، لذلك أراد ومن خلال الحكومة التي شكلها أن يحقق الأهداف التي انتظرها الشعب طويلاً، وهذا ما أكده في أكثر من تصريح وحديث صحفي، لذلك نجد أنه ركز على مبدأ سيادة القانون وتحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات وإطلاق حرية التعبير وضمان الحريات الشخصية ومنع الاعتقالات العشوائية للمواطنين والتأكيد على أهمية وفاعلية الحكومات المدنية البعيدة عن التحزب العسكري، مشددا وفي أكثر من مناسبة بأن ما أوصل البلاد إلى واقعها الحالي والخراب الذي لحق بها في كافة المفاصل ما هو إلا بسبب الانقلابات العسكرية والصراع حول السلطة والتي غالباً ما تأتي بأشخاص غير مؤهلين لإدارة شؤون الدولة [٣٠] .

- البرنامج الاقتصادي :

أما منهاج وزارة البزاز في المجال الاقتصادي، فقد ركزت على ضرورة الإسراع في تنفيذ مشاريع الخطة الاقتصادية الخمسية والأخذ بمبدأ المركزية في التخطيط واللامركزية في التنفيذ لضمان مرونة العمل وسرعة التنفيذ والاستعانة بالقروض والاستثمارات المصحوبة بالخيرة وطرائق العمل وإقامة قطاع مشترك واسع النطاق يجمع بين مزايا القطاعين العام والخاص ويتبنى المشاريع التي تضمنتها الخطة الخمسية وتشجيع إقامة المشاريع المشتركة من رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية المصحوبة بالخبرة وطرائق العمل الفنية وحماية رؤوس الأموال والاهتمام بالزراعة وما يتصل بها من ري أو بزل واستصلاح وزيادة الإنتاج الزراعي وتشجيع وإحياء الأسواق اللازمة لفائض الإنتاج الزراعي وجعل منج الاستيراد والتصدير أداة فعالة لخلق توازن بين حماية الإنتاج الوطني من جهة وسد الحاجة الاستهلاكية الضرورية من جهة أخرى، على أن يعطي الأولوية لاستيراد سلع الإنتاج والمواد الأولية للصناعة والمواد ذات العلاقة بالتنمية

الاقتصادية واستغلال الموارد الطبيعية وثروات البلاد عن طريق عرضها على الشركات الأجنبية أو المختلطة، كما وأكدت الحكومة في برنامجها الاقتصادي على أهمية التقليل وبشكل تدريجي من تركز الثروات في أيدي القلة من الناس لمنع الاحتكار والاستغلال، وتطبيق مبدأ إعطاء العمال حق من أرباح الشركات وزيادة هذه الحصة بازدياد الإنتاج والتوزيع الجغرافي العادل للمشاريع المختلفة بحيث يكون هناك توازن بين الدخل القومي لسكان المدن والأرياف، وتحويل جزء من الأرباح لتمويل صندوق الضمان الاجتماعي وزيادة الخدمات العامة الممنوحة إياهم[٣١] .

وركز البرنامج الاقتصادي لحكومة البزاز على ضرورة إعادة النظر في قوانين المؤسسة الاقتصادية والمؤسسة العامة للمصارف وفي جميع القوانين والأنظمة المتعلقة بهما بشكل ينسجم مع السياسة الاقتصادية للدولة، وتعديل كل من قانوني ضريبة الدخل والتركات والمواريث، بحيث ينسجم مع طبيعة الظروف الراهنة في العراق، وإعادة النظر في بعض القوانين والأنظمة السارية لتحقيق الاقتصاد العام في النفقات والتقليل من النفقات الاستهلاكية وتشديد الرقابة على المصروفات والحد من التمايز الشديد بين موظفي الدولة[٣٢] .

لقد أوضح البزاز في عدة مناسبات بأن المشكلات الاقتصادية لها أسبابها الكثيرة وأن معالجتها والحد منها يتطلب وقتاً وجهداً مضاعفاً، وبالرغم من ذلك فقد شهدت الفترة القليلة التي أعقبت تسلم البزاز الحكومة تحسناً ملحوظاً وخاصة في مجال البطالة، حيث رافق ذلك أنشاء معامل جديدة، وكذلك زيادة الأئتمانات التي هي نتيجة الاستقرار والأمن، وفسح المجال للقطاع الخاص للإسهام في الأنشطة الاقتصادية إلى جانب الحد من المركزية الشديدة للدولة .

وكان البزاز قد أوضح في مؤتمر صحفي في ١٩٦٦/١/١٢ أن الأوضاع المالية في البلاد كانت سيئة وأن الحكومة قد ورثت ميزانية غير متوازنة وضعت من حيث الأساس على أسس غير سليمة، وفيها عجز ظاهر ومتوارث وقال : (جئنا إلى الحكم والأوضاع الاقتصادية كانت متأزمة، ومرة أخرى أنني لا أزعم أننا قد أنهينا الأزمة نهائياً ولكن من حقي أن أقول، كما أحسب أن كل من نصف من أبناء هذا الوطن ومن إخواننا خارج هذا الوطن، يشعرون أننا قد فتحنا الطريق للقضاء على أسباب التأزم)[٣٣] .

وأضاف البزاز في المؤتمر الصحفي نفسه (وفيما يتعلق بالإصلاح الزراعي كونت لجنة وهي جادة في دراسة المشكلات المختلفة، أرجو أن توفق لإصلاح بعض أوجه الخطأ وربما من حقكم أن تسألوا هل يعني هذا إلغاء قانون الإصلاح الزراعي؟ أظن ليس هناك عاقل يدعو لهذا اليوم، لاشك أن الإصلاح الزراعي على الأقل في فكرته ومحتواه الأصلي، كان خطوة تقدمية يجب أن نحرص عليها، ولكن الطريقة التي طبق فيها الإصلاح الزراعي أنا كنت أقول في مجلس الوزراء الإصلاح الزراعي يحتاج إلى الإصلاح، وحينما شكلنا اللجنة كنا متفقين على لزوم إصلاح جهاز الإصلاح الزراعي وإصلاح بعض المواد التي جاءت في القانون تعسفاً [٣٤] .

ويتضح من خلال تصريحات وأحاديث البزاز أن حكومته قد ورثت وضعاً اقتصادياً متردياً ومثقلاً بالمعوقات والمشاكل المالية المعقدة، غير أن إصرار وحماس البزاز وحرصه على معالجة كافة المشاكل التي تواجه البلاد سياسية كانت أم اقتصادية، قد حفز ذلك أعضاء حكومته ومؤسساتهم المختلفة على السعي من أجل تحقيق أهداف البرنامج الحكومي الذي تم وضعه منذ تسلمه رئاسة الحكومة[٣٥] .

خامساً : سياسة حكومة البزاز الخارجية

استطاع البزاز ومن خلال البرنامج السياسي الذي وضعه لحكومته أن يحدث تقدماً ملموساً وواضحاً في مجال العلاقات مع الدول العربية فقد كان البزاز مؤيداً ومسانداً لحركات التحرر العربية، وتمثل ذلك في موقفه المساند لليمن، حيث أعلن في تقرير صحفي في ١٩٦٦/٧/١٧ وقوف العراق حكومة وشعباً إلى جانب الثورة اليمنية، وأكد مد يد العون السياسي والمادي الأخوي، وفي ١٩٦٦/٧/٣٠ عرض إرسال قوات عراقية إلى اليمن للدفاع عن الثورة اليمنية كما أشار البزاز في برنامجه الحكومي إلى تعاون حكومته مع الدول العربية كافة، في إطار الجامعة العربية وتنسيق سياساتها فيها، وخاصة في نصرة الأخوة أبناء الجنوب العربي وعمان[٣٦] .

وبخصوص العلاقة مع الجمهورية العربية المتحدة، كان البزاز حريصاً على تطوير هذه العلاقة وتنميتها وقال : (نحن سائرون مع الجمهورية العربية المتحدة في سبيل الهدف المشترك، وإن ارتباطاتنا بالجمهورية العربية المتحدة لم تضعف ولا يمكن أن نضعف، ونحن في إيماننا بالمثل المشتركة تربطنا بأشقائنا في ارض الكنانة، نحن في هذا الارتباط الذي يأتي من خلال عقيدة ثابتة متجاوبة، ونحن سائرون على الدرب مؤمنون بأن بينا وبين أبناء وادي النيل علاوة على الرباط العام، التقاءات فكرية والتزامات تجعلنا نسير دائماً وأبداً في صف واحد في سبيل الأهداف الموحدة ومن أجل المبادئ الواحدة)[٣٧] .

ويقول عدنان الباجة جي في هذا المجال أن القيادة المصرية لم تكن راغبة في حكم البزاز وذلك بسبب تقربه من السعودية وإيران وتركيا، حيث كانت تخشى من قيام حلف إسلامي موجه ضد عبد الناصر[٣٨] .

شارك البزاز في اجتماعات القيادة السياسية الموحدة في القاهرة لحضور الاحتفال بانتهاء المرحلة الأولى من بناء السد العالي بأسوان في ١٣ آيار ١٩٦٤، فبعد الانتهاء من مراسم الاحتفالات، عقد عارف العديد من الاجتماعات مع الرئيس عبد الناصر، تم خلالها التوصل إلى اتفاق على مباشرة أولى الخطوات للتحرك الوحدوي بين بغداد والقاهرة، توجت بالتوقيع في ١٦ آيار على تشكيل مجلس رئاسة مشترك بين الجمهورية العربية المتحدة وبين الجمهورية العراقية، كما صدر قرار بتعين الأعضاء المتفرغين في مجلس الرئاسة من الجانبين العراقي والمصري، وقد مثل الجانب العراقي السادة ناجي طالب وأديب الجادر وعبد الستار علي الحسين، كما توصل الرئيسان عبد الناصر وعارف خلال اجتماعاتهما يومي ١٥و١٦ آيار إلى ضرورة إنشاء قيادة سياسية موحدة بين البلدين، تعمل على إقامة الوحدة الدستورية [٣٩] .

وأكد البزاز في منهاجه الوزاري التزام حكومته بميثاق القيادة السياسية الموحدة وبيانها الصادر في ١٩٦٥/٥/٢٦، وقال البزاز : (إن العراق سيبقى حريصاً على إيمانه بوحدة الأمة العربية، وحدة تتجلى قبل كل شيء في وحدة الهدف والكفاح والمصير، وسيسير العراق مع شقيقته الكبرى الجمهورية العربية المتحدة إلى أبعد مدى في تحقيق أهداف امتنا العربية في إقامة كياننا العام المشترك وتتعاون هذه الحكومة مع الدول العربية كافة في إطار الجامعة العربية

وخارجها في خدمة القضايا العربية وتنسيق سياستها الدولية) وعن علاقة العراق مع سوريا قال البزاز: (إن موقف الشقيقة سوريا، فقد كانت هناك ومع الأسف الشديد أقول بعض المهاترات، وبالدرجة الأولى من جانب واحد وبالتأكيد ليست من جانبنا، وهناك تعريضات كلامية نسمعها بين الحين والآخر أو نقرأها في بعض الجرائد المتعصبة، ولكن ذلك لم يمنع سوريا من أن تتجاوب وان تعلن تأييدها التام للعراق، حينما كان العراق معرضا إلى ضغط أو احتمال تعد من دولة أجنبية)[٤٠] .

وفي ١٩٦٥/١٢/١١ أعلن في دمشق رسمياً أن العراق أبلغ سوريا موافقته على استئناف تبادل السفراء معها بعد انقطاع استمر سنتين، أي عقب الانقلاب الذي قاده الرئيس عبد السلام محمد عارف ضد سلطة حزب البعث في ١٩٦٣/١١/١٨، وأكدت الحكومة العراقية مساندتها ودعمها لسورية ضد أي اعتداء خارجي، خاصة بعد أن تردد حول تحشدات إسرائيلية على الحدود السورية، مشددة على أن الجيش العراقي مستعد لتلبية أي طلب للنجدة يصدر عن سورية في حالة تعرضها لعدوان صهيوني أو استعماري، وأن أي عدوان على سورية يعتبر عدواناً على الأمة العربية[٤١] .

وحول علاقات العراق مع المملكة الأردنية الهاشمية، فقد سعى البزاز إلى تعزيز وتطوير العلاقات معها انطلاقاً من الروابط القومية، ففي ١٩٦٥/١٢/٢٧ أعلن في بغداد أن مجلس الوزراء برئاسة عبد الرحمن البزاز أقر الاتفاق الاقتصادي الجديد الذي وقع بين العراق والأردن في بغداد في ١٩٦٥/١٢/٩ والذي يحل محل الاتفاق المعقود بين البلدين عام ١٩٥٤، وينص الاتفاق الجديد على تسهيل تبادل المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات المعدنية وإعفائها إعفاءاً كاملاً من الرسوم الجمركية كما ينص الاتفاق الجديد على منح تسهيلات في ميناء العقبة الأردني للبضائع العراقية المارة بطريق الترانزيت[٤٢] .

أما علاقة العراق مع المملكة العربية السعودية فقد قام البزاز في ١٩٦٦/١/١ بزيارة إلى المملكة العربية السعودية، وأجرى مباحثات مع العاهل السعودي الملك فيصل تناولت العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين وسبل تطويرها بما يخدم المصالح المشتركة، كما بحثا القضايا المتعلقة بالوطن العربي بصورة عامة، وأوضح البزاز في مؤتمر صحفي عقده في بغداد

لدى عودته من السعودية في ١٩٦٦/١/١٢ بأن المملكة العربية السعودية دولة شقيقة تربطنا بها صلات وثيقة، وأن الزيارة جاءت في وقت تتعرض فيها عدد من الدول العربية لمحاولات عدائية خارجية تمثلت بالحشود والمناورات العسكرية[٤٣] .

وقد بذل البزاز أيضاً جهوداً استثنائية تهدف إلى تطوير وتفعيل العلاقات العراقية الكويتية، ففي عهده زار العراق في ١٩٦٦/٦/٤، الشيخ صباح السالم الصباح أمير دولة الكويت يرافقه الشيخ صباح الأحمد الجابر وزير الخارجية وخالد عيسى الصالح وزير الأشغال العامة، وجرت مباحثات مع الجانب العراقي برئاسة عبد الرحمن عارف وعضوية عبد الرحمن البزاز رئيس الوزراء والدكتور عدنان الباجة جي وزير الخارجية والسيد شكري صالح زكي وزير المالية والسيد أحمد عدنان حافظ وزير المواصلات تناولت سبل تطوير العلاقات بين البلدين والعمل من أجل معالجة كافة القضايا العالقة ومنها موضوع ترسيم الحدود بين الجانبين، واتفقا الطرفان في بيانهما المشترك الذي صدر في ١٩٦٦/٦/٧ على استثمار رؤوس الأموال الكويتية في مشاريع التنمية العراقية، وكذلك العمل على تنقية الجو العربي وتوحيد كلمة العرب لمواجهة المؤامرات المدبرة ضدهم، والاتفاق على تزويد الكويت بالمياه العذبة وفقاً للاتفاقية المبرمة بينهما[٤٤] .

– سياسة البزاز الدولية :

لقد سعى عبد الرحمن البزاز ومن خلال برنامجه الحكومي إقامة أفضل العلاقات مع الدول الأجنبية بعيداً عن الأحلاف والتكتلات ذات الأبعاد السياسية مؤكداً التزام العراق الكامل بميثاق الأمم المتحدة والتعاون مع الدول المحبة للسلام العادل وبما يحقق الأمن والسلام الدوليين .

– العلاقة مع الاتحاد السوفيتي:

بذل البزاز جهوداً واضحة تهدف إلى توسيع وتطوير العلاقات العراقية السوفيتية المبنية على الاحترام المتبادل والاستفادة من إمكانيات السوفيت وخبراتهم في المساهمة في

بناء العراق وتطويره وفي ١٩٦٦/٧/٢٧، قام البزاز بزيارة إلى الاتحاد السوفيتي، وبحث مع قادته العلاقات الثنائية بين البلدين وفي المجالات كافة، وإمكانية إقامة سد الفرات وانجاز مشروع سد أسكي كلك في الموصل القديمة شمالي العراق، وفي ١٩٦٦/٨/٣، صدر بيان مشترك للبلدين أعرب فيه الجانب العراقي عن امتنانه للحكومة السوفيتية على إعطاء العراق كل مساعدة ممكنة لتنفيذ مشاريع بناء السدود(٤٥) .

وقال البزاز في محاضرة ألقاها في كلية الآداب جامعة بغداد في ١٩٦٦/٢/٢٢ : (لنا مصلحة كل المصلحة في التعاون مع الاتحاد السوفيتي ونلتقي معه في مسائل عديدة، في كفاح الاستعمار، في الحياد الايجابي، وفي التعايش السلمي وفي مسائل لا حصر لها، ولكننا لا نريد أن نصبح بحال من الأحوال خاضعين لأية دولة، سواء كانت الصين أو الاتحاد السوفيتي أو جيكوسلوفاكيا أو بلغاريا أو رومانيا(٤٦) .

– العلاقة مع تركيا :

كما وركز البزاز في سياسته الخارجية على أهمية تحسين وتطوير العلاقة مع تركيا، وبشكل خاص فيما يتعلق بموضوع المياه لنهري دجلة والفرات اللذين ينبعان من الأراضي التركية مشدداً على أهمية ضمان حصة العراق من هذه المياه . وقال البزاز في مؤتمر صحفي خلال زيارته لتركيا في ١٩٦٦/٧/١٠: (أن تركيا راغبة في إيجاد علاقات حسنة مع جميع الدول العربية، وهي الآن أكثر تفهماً لواقع البلاد العربية، وأن تركيا أبدت رغبتها في استعمال مركزها الطيب بوصفها دولة مجاورة للعراق وإيران في أن تجد صداقة حقيقية بينهما)(٤٧) .

وفي الثالث من تموز ١٩٦٦، قام البزاز بزيارة أخرى لتركيا التقى خلالها رئيس الوزراء التركي سليمان ديميريل، وبحث معه العلاقات الثنائية بين الجانبين أهمها اتفاقية جديدة لسمات المرور بين البلدين والعلاقات الثقافية والسياحية، وتشكيل لجنة فنية أخرى للبحث في موضوع المياه المشتركة(٤٨) . وذكر عدنان الباجة جي الذي كان يحضر اجتماعات الأمم المتحدة أن البزاز اتصل به وأبلغه بأن الأتراك استنجدوا بنا وطلبوا المساعدة في قضية قبرص ومشكلة اليونانيين لذلك يجب علينا الوقوف إلى جانبهم في هذا الموضوع(٤٩) .

أما علاقة العراق مع إيران فقد سعى البزاز إلى تحسين وتطوير هذه العلاقة، مؤكداً بأن تشابك المصالح وتداخلها والارتباطات التاريخية والدينية بين الشعبين تقضي العيش بسلام وفي كل ما فيه خير البلدين، وعملت حكومة البزاز من أجل تجاوز السلبيات بين الجانبين ومعالجة كافة المشاكل التي تسببت في تعطيل نمو العلاقات بين العراق وإيران[٥٠] .

– العلاقة مع إيران :

وحول العلاقات العراقية الإيرانية قال البزاز : (إن تحسن العلاقة مع إيران بصورة خاصة أمر مهم جداً للعراق، وأنا كما قلت أكثر من مرة في ندواتي التلفازية ومؤتمراتي الصحفية لا أزال اعتقد أن ليس لعاقل مدرك أن يتبع مع إيران سياسة غير تلك السياسة التي دعوت إليها، وسرت لمقتضاها ذلك أن تشابك المصالح وتنوعها والارتباطات البشرية والتاريخية والدينية والصلات المادية الأخرى لشعبنا تقضي علينا أن نعبر بسلام وأن نتعاون في كل ما فيه خيرنا المشترك كان بعض الحمقى، من أصحاب الهوس السياسي، يريدونني ليرضوا عن سياستي أن أسهم في توجيه الإذاعة والصحافة ووسائل الإعلام الأخرى في سب الإيرانيين والتشنيع على حكومتهم والتحريض بملكهم، وكنت أعلم علم اليقين أن ذلك إضافة إلى مجافاته للأخلاق الكريمة والآداب والأعراف الدولية أمر يضر كل الضرر بمصالح العراق والعراقيين .

لقد كانت سياسة ضبط النفس والدعوة المخلصة للصداقة حتى في الأحيان التي تجاوزت فيها بعض صحف إيران الحد المعقول، وغالى فيها قسم من المسؤولين في بعض تصريحاتهم هي الطريق السوي الذي كان لزاماً علينا أن نسلكه، والمبدأ القويم الذي علينا أن نلتزم به)[٥١] .

وأكد البزاز في مؤتمر صحفي عقد في بغداد في ١٩٦٦/٧/٢ أن الحكومة العراقية تسعى لإقامة علاقات حسنة مع إيران، وهي تعمل من أجل حل كافة الخلافات بالود، وقد أوضحت الحكومة في أكثر من مرة بأن ذلك لا يعني الالتزام بالأحلاف ولا بسياسة إيران، فإيران هي الأخرى دولة مستقلة، وهي حرة في أن تتبع السياسة التي تريدها وأن الحكومة

العراقية تنظر إلى هذا الأمر نظرة أخرى فهي ترى أن الحكومة تقتضي بتسوية الخلافات والبدء بعلاقات حسن جوار مقابل أن تتخذ الجارة إيران ذات الموقف اتجاه العراق وبعيداً عن الأحلاف[٥٢] .

ويذكر أن البزاز قد أوضح في مؤتمر صحفي عقد في بغداد في ١٩٦٦/١/١٢، بأن الخلافات بين العراق وإيران عريقة عراقة تكوين العراق ذاته، لكنها في واقع الحال سبقت تكوين الدولة العراقية الحديثة، ومنذ عهد الدولة العثمانية حينما كان العراق تحت السيطرة العثمانية، والخلافات قائمة على الحدود بين البلدين موضحاً أن هذه الخلافات فرضتها ظروف جغرافية وتاريخية وبشرية مؤكداً أن حكومته ومنذ أن بدأت عملها سعت مخلصة وجاهدة وبكل وسيلة إلى إقناع إيران برغبة العراق الصادقة في حل المشكلات بالطرق الدبلوماسية وإنها لم تترك سبيلاً إلا ولجأت إليه وقد تمكنت حكومة البزاز بتهدئة الأوضاع والتوصل إلى صيغة للبدء بمفاوضات بين الجانبين وقد تمثل ذلك في زيارة وزير الخارجية الإيراني إلى بغداد وهذا ما أكده الدكتور محمد ناصر وزير الثقافة والإرشاد في تصريح صحفي له في ١٩٦٦/٣/٢٨[٥٣] .

وفيما يتعلق بالعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، فكان البزاز راغباً في إقامة علاقات حسنة معها والاستفادة من إمكانياتها العلمية والتكنولوجية، وفي ١٩٦٥/١٠/٨، وخلال زيارته للولايات المتحدة الأمريكية التقى البزاز (هيوبرت همفري) نائب الرئيس الأمريكي، وبحث معه العلاقات بين البلدين، وكذلك العلاقات مع الدول العربية، وأوضح البزاز خلال اللقاء سياسة العراق الدولية القائمة على الحياد الايجابي[٥٤] .

أما العلاقة مع بريطانيا فإن البزاز كان يسعى للخروج بهذه العلاقة من وضعها التقليدي إلى علاقات متطورة ومتميزة ومبنية على أساس المصالح المشتركة، وقد أكد ذلك خلال لقاءه رئيس الوزراء البريطاني (هارولد ويلسون) في لندن حيث بحث الجانبان العلاقات في العديد من المجالات كذلك ناقش الأوضاع في المنطقة العربية والدولية[٥٥] .

سادساً : نهاية حكومة البزاز

لقد كانت المحاولة الانقلابية الثانية التي قادها العميد الطيار عارف عبد الرزاق في ٣٠ حزيران ١٩٦٦، العامل الأساسي وراء إثارة العديد من المشاكل والمواقف المضادة للبزاز وحكومته والتي أدت في النهاية إلى استقالة البزاز.

ولابد من الإشارة إلى أنه ومنذ أن تولى البزاز رئاسة الحكومة الثانية في ١٨ نيسان ١٩٦٦، وبوصفه المدني الوحيد الذي تبوأ هذا المنصب في العراق الجمهوري، أثار ذلك حفيظة قسم كبير من العسكريين الذين كانوا يتطلعون إلى الوصول إلى هذا المنصب ومنصب رئيس الجمهورية، وهذا ما دفعهم إلى إثارة المشكلات والصعوبات اتجاه حكومة البزاز، خاصة وأن الرئيس عبد الرحمن عارف لم يكن حازماً في التصدي لمثل هذه المشاكل التي كانت تثار في أكثر من مرة ومن أكثر من جهة، وهذا ما أدى إلى توسع العديد من التنظيمات السياسية، السرية والعلنية، والتي أخذت تمارس نشاطها بشكل فعال ضد السلطة وقد كانت هذه الأحزاب في غالبيتها تفتقر إلى التنظيم، خاصة وأنه لم يوجد هناك قانوناً بتنظيم أعمال هذه الأحزاب والتنظيمات، ومن هذه التنظيمات، المؤتمر الوطني وهو الحزب الذي رفع شعار الوطن فوق الجميع، وقد أصدر نشرة سرية بإسم (الميثاق) وحزب الشعب الاشتراكي، والذي أعلن نفسه بأنه تنظيم قومي يلتزم بتطبيق الاشتراكية العلمية، والمؤتمر القومي الذي حل محل الرابطة القومية السابقة والذي رفع شعار اتحاد القوى التقدمية ومؤتمر القومين الاشتراكيين والحركة الاشتراكية العربية وحزب الاتحاد الثوري وحركة الثوريين العرب والاتحاد الوطني الاشتراكي وحزب الوحدة الاشتراكي[٥٦] .

وقد تركز النشاط السياسي المعارض للحكومة والذي يعمل من أجل إسقاطها في اتجاهين رئيسين تمثل في الحزب الشيوعي العراقي والتنظيمات التي انشقت عنه، وحزب البعث الذي كان هذا الآخر يعاني من الانقسام والتمزق في صفوفه، وهذا ما انعكس على فاعلية هذه التنظيمات وعملها في الساحة السياسية[٥٧] .

وكذلك دعت كتلة القوميين العسكريين المعارضة لحكومة البزاز إلى إسقاط الوزارة وتشكيل وزارة عسكرية جديدة، ففي الحادي والعشرين من مايس ١٩٦٦ طلبت كتلة عسكرية من الفريق عبد الرحمن عارف رئيس الجمهورية إقالة البزاز وتعيين عسكري بدلاً منه، لا أن

عارف كان متمسكاً بالبزاز وفي الثامن عشر من مايس ١٩٦٦، اجتمعت الكتلة العسكرية في بيت الرئيس عارف وكان الاجتماع صاخباً واستخدمت كلمات التهديد وبحضور البزاز الذي استطاع أن يرد عليهم وبالحجة والاقتناع، وكان طاهر يحيى وعبد الكريم فرحان من أشد المهاجمين عليه(٥٨) .

أما الحزب الوطني الديمقراطي، فقد أكد موقفه من خلال رئيسه كامل الجادرجي اتجاه حكومة البزاز وفي تصريحاته التي أوضح فيها بأن أزمة الحكم قائمة وواضحة نتيجة تفاقم المشكلات وعجز الحكام، مطالباً بإطلاق الحريات العامة كالصحافة والاجتماع وتشكيل الأحزاب، وحملا الحكومة مسؤولية تأخير إجراء الانتخابات النيابية والدعوة إلى قيام مجلس نيابي يمثل الشعب، ولتجنب الحكم الفردي والانفراد بالسلطة(٥٩) .

وعلى أثر فشل المحاولة الانقلابية الثانية، أدى ذلك إلى إيقاف الاتصالات مع الشخصيات السياسية، لأن الانقلاب فجر الصراع بين العسكريين أنفسهم من مختلف التكتلات من جهة وبين رئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز من جهة أخرى وقد وصل الخلاف بين العسكريين والبزاز ذروته بعد عودته من زيارته للاتحاد السوفيتي في أوائل آب ١٩٦٦، إذ جدد العسكريون ضغطهم على الرئيس عبد الرحمن عارف لتغيير رئيس الوزراء لعدم قناعتهم في التعاون معه ولأجل ذلك ومن أجل تسوية هذه الخلافات، اقترح رجب عبد المجيد على الرئيس عبد الرحمن عارف جمع الطرفين لإيجاد صيغة حل لهذه الخلافات غير أن ذلك لم يحصل بسبب إصرار التكتل المعادي للبزاز بتخليه عن رئاسة الحكومة، وهذا ما دفع رجب عبد المجيد بتقديم استشارة ثانية لرئيس الجمهورية تنص على محاولة إقناع البزاز بالاستقالة وبالفعل تمكن عارف من إقناع البزاز بتقديم استقالته في ١٦ آب ١٩٦٦ وتكليف العميد ناجي طالب بتشكيل الحكومة(٦٠) .

واختلفت الآراء حول أسباب استقالة البزاز فهناك من يرى أن سبب الاستقالة هو الخلاف بين البزاز ورئيس الجمهورية عبد الرحمن عارف حول إصدار المراسيم المتعلقة بقانون الانتخابات وتحديد موعد إجرائها ثم التريث في ذلك وبعدها التجميد ثم التوقف الأمر الذي يعني أن البزاز لن ينفذ ما وعد به الشعب في بيانه الوزاري الأول ثم بدأت بعد ذلك المناورات

لأن بعض مواد القانون الانتخابي بعدها ظهر طلب آخر بإشراك العسكريين في مراجعة القانون الانتخابي قبل نشره الأمر الذي اشعر البزاز باللعبة التي يحيكها قسم من العسكريين ضد وزارته وخاصة بعد تصريحه مخاطباً العسكريين بقوله : (لكم الثكنات ولنا الوزارات) في حين ذهب رأي آخر إلى القول أن سبب الاستقالة هو الضغط الذي مارسه عليه الضباط الناصريين (الكتلة القومية) بسبب تقربه من إيران وتركيا والتودد إلى بريطانيا، وابتعاده عن السياسة الاشتراكية[٦١] .

وحول رأي الرئيس عبد الرحمن عارف فقد ذكر أن البزاز هو أكبر منا سناً وهو عالم كبير وقاض ممتاز وكان عميداً لكلية الحقوق كل هذه المواصفات جعلته معتداً بنفسه، فكان يتعامل معنا جميعاً حتى مع رئيس الجمهورية كأخ كبير، في حين أن منصب الرئيس يحتم أن يكون هو الأخ الأكبر، الأمر الذي أدى إلى أن يتعامل معنا كالطلبة مما أدى إلى استقالته[٦٢] .

وقال الدكتور رؤوف الواعظ في موضوع الاستقالة : ((بعد رجوع البزاز من موسكو بيومين كنت في داره مساءً وبدأ يتحدث عن زيارته وما تحقق من انجازات واتفاقات، وتفهم القيادة السوفيتية لنهج العراق الجديد في ظل وزارته، سألني بشكل مفاجئ وقال : (إنني اسمع خلال هذين اليومين أن الرئيس عبد الرحمن عارف اتصل بالعميد الركن ناجي طالب ليرشحه للوزارة)، فقلت هذا صحيح، وقد سمعت ذلك من أخيه الأكبر عبد السميع عارف وفي اليوم التالي بادر البزاز بنفسه وقدم استقالته رسمياً))[٦٣] .

وهذا نص ما ورد في استقالة البزاز المقدمة إلى رئيس الجمهورية عبد الرحمن محمد عارف (وبعد فتذكرون سيادتكم أنني وليت المسؤولية منذ نحو أحد عشر شهراً في عهد أخيكم الراحل في ظروف قاسية وتأزم اقتصادي حاد وبلبلة اجتماعية وسياسية لم ير العراق في تاريخه الحديث – فيما أعلم – أسوء منها، فعملنا أنا وزملائي بكل طاقتنا لإعادة الوضع إلى نصابه المعقول بتحقيق مبدأ سيادة القانون ورعاية حقوق المواطنين كافة دون تمايز أو تحزب وإصلاح ما أمكن إصلاحه من وضع مالي واقتصادي متردٍ ثم كانت الكارثة بفقد الرئيس المرحوم عبد السلام ومر العراق بأزمة عصيبة ووقفت أنا وزملائي بعون الله وتسديده في تخليص العراق من مغبتها واستطعنا أن نحقق مبدأ الشرعية ورعاية الدستور المؤقت نصاً وروحاً

فأصبحتم رئيساً للجمهورية بالطريق السلمي الذي عزز من مقام رئاسة الجمهورية وأضفى على العراق هيبة انعكست في الميدان الدولي بما لا يقل عن آثارها الحسنة في داخل العراق وبعد ذلك طلبتم إلي أن أشكل الوزارة التي سارت على منهاجها المعلن السابق وحاولت ما وسعها الجهد أن تحقق للمواطنين ما يصبون إليه من طمأنينة وازدهار في إطار وحدة وطنية صادقة تكون المنطلق الطبيعي المخلص لوحدتنا القومية ولقد وفقنا لحل أعضل مشكلة واجهها العراق منذ بدأ تكوينه وأعني بها مشكلة شمال الوطن فقد كان مما يقض مضاجع المخلصين أن يروا الأخوة يقتتلون ويروا الأموال والطاقات الهائلة تصرف فيما لا طائل تحته وفي ميدان السياسة العربية والخارجية استطاعت الحكومة العراقية أن تثبت وجود العراق وترعى مصالح بنيه وتكسب احترام كل الدول إذا استثنينا حكومة المنشقين في سورية على اختلاف أنظمتها وتباين سياستها وليس البيان العراقي السوفيتي الذي صدر في بغداد وموسكو منذ أيام عنكم ببعيد . على الرغم من ذلك كله كنت أحس بين الحين والحين ببعض الصعوبات التي توضع في طريق الحكومة، وتحد من مسعاها ولكنا كنا دائما نتذرع بالصبر ونركن إلى الحكمة في إيجاد الحلول والتسويات يحدونا إلى رغبتنا ذلك في خدمة هذا الشعب ورعاية مصالحه أما وقد لمست هذا الصباح من سيادتكم رغبة قي استقالة الحكومة فرعاية للدستور المؤقت أتقدم إليكم راجياً قبول استقالتي من رئاسة الوزارة سائلاً المولى جلت قدرته أن يعينكم ويسدد خطاكم ويوفقكم لما فيه صلاح هذا الشعب وخير امتنا العربية الواحدة) .١٧ ربيع الثاني ١٣٨٦هـ الموافق السادس من آب ١٩٦٦م [٦٤] .

الخاتمة :

استقال البزاز ولن تتح له الفرصة الكافية لتحقيق برنامجه الحكومي الذي رسمه منذ توليه رئاسة الحكومة في ١٩٦٥/٩/٢١، بالرغم من الجهود الاستثنائية التي بذلها على الصعيدين الداخلي والخارجي، ذلك أن التركات التي ورثها هي تركات ثقيلة ومعقدة .

ففي المجال السياسي، واجه العديد من التيارات والكتل والأحزاب السياسية المتباينة في أفكارها ومطالبها وعلاقاتها الخارجية، العلنية منها والسرية وكذلك الجيش الذي شهد أيضاً تكتلات متنافرة ومتصارعة من أجل السيطرة على السلطة .

أما في الجانب الاقتصادي فقد واجه البزاز أيضاً اقتصاداً منهكاً ووضع مالي متردد، كان انعكاسها بشكل واضح وكبير على أبناء الشعب اللذين كانوا يعانون من الفقر وانعدام الخدمات بكافة أنواعها في ظل أوضاع سياسية قلقة غير مستقرة جراء تعدد الانقلابات وكثرة الصراعات حول السلطة .

لقد أراد البزاز ومن خلال برنامجه الحكومي النهوض بالعراق وفق نظام المؤسسات المتخصصة والكوادر المهنية القادرة على إدارة شؤون الدولة والتخلص من العناصر التي كانت تتولى مسؤوليات ليست أهلاً لها والتي جاءت عن طريق الانقلابات العسكرية، كذلك سعى البزاز ومن خلال حكومته على تحقيق الوحدة الوطنية وإزالة الفوارق الاجتماعية ومحاربة الطائفية التي كانت تحرك من قبل جهات خارجية، واستطاع أيضاً في تحقيق انجازاً كبيراً فيما يتعلق بالقضية الكردية،عندما توصل مع القادة الأكراد إلى اتفاق لوقف الاقتتال واللجوء إلى المفاوضات السلمية والاتفاق على إنهاء كافة الخلافات التي كان لها تأثيراً سلبياً كبيراً على أوضاع العراق سياسياً واقتصادياً، وقد تحقق ذلك من خلال البيان الذي صدر في التاسع والعشرين من حزيران ١٩٦٦، والذي تضمن اثنتي عشر مادة، شملت كافة القضايا الخلافية والتي مضى عليها سنوات طويلة .

أما في مجال السياسة الخارجية فقد سعى البزاز ومنذ توليه مسؤولية الحكومة إلى بناء علاقات جديدة وفاعلة، بدءاً من دول الجوار والدول العربية والدول الأجنبية الأخرى .

وقد ركز في بداية عمله على علاقات العراق مع كل من إيران وتركيا لما لهاتين الدولتين من أهمية كبيرة بالنسبة للعراق في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية، وبالفعل فقد استطاع قطع أشواطاً متقدمة في بناء علاقات متطورة بعد تمكنه من ردم خلافات متراكمة ومنذ سنوات طويلة وبشكل خاص مع إيران .

البزاز وكأول رئيس وزراء مدني بعد الحكم الملكي لم يرق لكثير من الأحزاب والتيارات السياسية وضباط الجيش، ذلك لأن البزاز جاء إلى السلطة حاملاً معه برامج سياسية واقتصادية واجتماعية مبنية على أسس العدالة والقانون ومصلحة العراق العليا، بعيدة كل البعد عن الأفكار والشعارات السياسية الحزبية الضيقة والمصالح الشخصية، ولأن العراق اعتاد على الانقلابات والصراعات السياسية، نجد أن البزاز قد اصطدم بمعوقات وعراقيل كثيرة صدرت من أطراف ومستويات عديدة وصلت في نهاية الأمر إلى قمة هرم الدولة .

المصادر والهوامش

١– د . محمد كريم مهدي المشهداني، عبد الرحمن البزاز(دوره الفكري والسياسي في العراق)، مكتبة اليقظة العربية للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠٠٢، ص.٢٣

٢– المصدر نفسه، ص.٢٥

٣– سيف الدين الدوري، عبد الرحمن البزاز أول رئيس وزراء مدني في العراق الجمهوري، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٦، ص١١

٤– جريدة الزمان، العدد ١٥٦٥، تموز .٢٠٠٣

٥– د . نوري العاني وآخرون، تاريخ الوزارات العراقية (١٩٥٨– ١٩٦٨)، ج٢، بيت الحكمة،٢٠٠٢، ص.٤٩

٦– فاتن محمد رزاق، الفكر السياسي عند عبد الرحمن البزاز، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،غير منشورة، ٢٠٠٦، ص.١٠

٧– د . محمد كريم مهدي المشهداني، مصدر سابق، ص.٣٠

٨– عبد الرحمن البزاز، من وحي العروبة، القاهرة، ١٩٦٣، ص.١٨٧

٩– محمد كريم مهدي المشهداني، مصدر سابق، ص.٣٦

١٠– فاتن محمد رزاق، مصدر سابق، ص.٣٩

١١- المصدر نفسه، ص.٤٠

١٢- د . مجيد خدوري، العراق الجمهوري، ط١، الدار المتحدة للنشر، بيروت، ١٩٧٤، ص.٣٣٨

١٣- عبد الرحمن البزاز، مع الشعب، دار الثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٩، ص.٧٦

١٤- د . محمد كريم مهدي المشهداني، مصدر سابق، ص.١٥٣

١٥- عدنان الباجة جي، حديث صحفي، جريدة الشرق الأوسط، العدد ١١٤٥٥، ٣٠ آذار،. ٢٠١٠

١٦- د . مجيد خدوري، مصدر سابق، ص.٣٢٥

١٧- د . محمد كريم مهدي المشهداني، مصدر سابق، ص.١٨١

١٨- المصدر نفسه، ص.١٨٤

١٩- عبد الرحمن البزاز، مع الشعب، مصدر سابق، ص.٣٠

٢٠- المصدر نفسه، ص.٤٦

٢١- المصدر نفسه، ص.٤٨

٢٢- عدنان الباجة جي، حديث صحفي، مصدر سابق .

٢٣- د . محمد كريم مهدي المشهداني، مصدر سابق، ص.١٩٢

٢٤- د . مجيد خدوري، العراق الجمهوري، مصدر سابق، ص.٣٦

٢٥- سيف الدين الدوري، عبد الرحمن البزاز، مصدر سابق، ص.١١٠

٢٦- عبد الرحمن البزاز، مع الشعب، مصدر سابق، ص.٤٠

٢٧- المؤتمر الصحفي للبزاز، بغداد،١٩٦٦/١٠/١٢، الكتاب الوثائقي للبزاز.

٢٨- د . مجيد خدوري، العراق الجمهوري، مصدر سابق، ص.٣٤٠

٢٩- عبد الرحمن البزاز، مع الشعب، مصدر سابق، ص.١٨٦

٣٠– د . صبحي ناظم توفيق، عبد السلام محمد عارف كما عرفته، دار تالا للنشر والتوزيع، ط٢، دمشق، ٢٠١٠، ص.٣١١

٣١– المصدر نفسه، ص.٤٢١

٣٢– المصدر نفسه، ص.٤٢٥

٣٣– المؤتمر الصحفي للبزاز، بغداد،١٩٦٦/١/١٢، الكتاب الوثائقي للبزاز، ط١، عمان، ٢٠١١، ص٢٠٤ .

٣٤– الندوة الصحفية التلفزيونية للبزاز، بغداد، ١٩٦٦/١/٩، الكتاب الوثائقي، مصدر سابق، ص.٢٣١

٣٥– غصون مزهر حسن المحمداوي، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق للفترة (١٩٥٨ – ١٩٦٨)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، مقدمة إلى كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص.٤٧

٣٦– سيف الدين الدوري، عبد الرحمن البزاز، مصدر سابق، ص.٧٥

٣٧– المصدر نفسه،ص.٧٧

٣٨– عدنان الباجة جي، حديث صحفي، جريدة الشرق الأوسط، مصدر سابق .

٣٩– سيف الدين الدوري، عبد الرحمن البزاز، مصدر سابق، ص.٧٨

٤٠– الكتاب الوثائقي، مصدر سابق، ص.٢١١

٤١– سيار الجميل، العراق وعبد الناصر في مذكرات أمين هويدي، جريدة الزمان، العدد ١٥٤٣، ٢٠٠٣./٦/٢٩

٤٢– سيف الدين الدوري، البزاز، مصدر سابق، ص٨٨ .

٤٣– المصدر نفسه، ص٨٩.

٤٤– المصدر نفسه، ص.٨٥

٤٥– المصدر نفسه، ص.٩٠

٤٦- الكتاب الوثائقي، مصدر سابق، ص.٣٢

٤٧- المصدر نفسه، ص.٣٥

٤٨- سيف الدين الدوري، مصدر سابق، ص.٩٤

٤٩- مذكرات صبحي ناظم توفيق، الموقع الالكتروني لمؤسسة المدى، ٢٠٠٩./١٠/٥

٥٠- المصدر نفسه.

٥١- الكتاب الوثائقي، مصدر سابق، ص.٣٢

٥٢- الكتاب الوثائقي، مصدر سابق، ص.١٣٦

٥٣- عدنان الباجة جي، مصدر سابق.

٥٤- سيف الدين الدوري، مصدر سابق، ص.٩٣

٥٥- المصدر نفسه، ص.٩٤

٥٦- زينب عبد الحسن محمود الزهيري، عبد الرحمن عارف حياته ودوره السياسي في العراق للفترة (١٩١٦-٢٠٠٧)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة اليرموك، عمان، ٢٠١٠، ص.١٣٢

٥٧- جمال مصطفى مردان، عبد الناصر والعراق، المكتبة الشرقية، ط١٩٩٠، ص.١٤٥

٥٨- محمد كريم مهدي، مصدر سابق، ص.٢١٥

٥٩- المصدر نفسه، ص.٢١٦

٦٠- زينب عبد الحسين، مصدر سابق، ص.٨٠

٦١- المصدر نفسه، ص.٨١

٦٢- المصدر نفسه، ص.٨٢

٦٣- محمد كريم مهدي، مصدر سابق، ص.٢٨٨

٦٤- الكتاب الوثائقي، مصدر سابق، ص٩٨-٩٩.